جمعية العلوم الاقتصادية السورية

ص.ب: ٢٩٧٩ ـ فاكس: ٢٣٢٥٤٦٢

هاتف: ٢٣٢٤٤٢٧ ـ ٢٣٢٥٤٦١ ـ دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت للاطلاع على المحاضرات السابقة

WWW.syrianeconomy.org/

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون

حول

«التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية»

دمشق ٢٠١١/١/٢٥ - ٢٠١١/٦/٢٨

10

19/04/2011

مجتمع المخاطر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور منير الحمش

"مجتمع المخاطر"
في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية•

د. منير الحمش••

عندما طلبت مني إدارة الجمعية، اقتراح موضوعاً لمساهمتي في ندوة الثلاثاء الرابعة والعشرين، كانت ثورة تونس قد بدأت تلوح بالأفق، وكنت تحت تأثير رائحة الدخان المنبعثة من جسد محمد البوعزيزي، وهو يحترق في سيدي بوزيد، وكانت مشاعر الغضب بدأت تلتهب في نفوس ومشاعر العرب في كل مكان، تحت تأثير مشاعر يختلط فيها الغضب والإحباط والأمل والمعاناة المعيشية بسبب الغلاء والبطالة والإقصاء والتهميش. فاقترحت أن يكون عنوان إسهامي في أعمال الندوة "مجتمع المخاطر ــ في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية" علني أوفق مع غيري من الباحثين والمفكرين العرب، ليس فقط في تحليل ما حدث وأسبابه، بل وفتح الطريق أمام حوار جدي للخروج المشرف من الحالة التي وصلت إليها "مجتمعات المخاطر" في الوطن العربي. وعندما وافق مجلس الإدارة على إدراج هذا الموضوع ضمن برنامج ندوة الثلاثاء، كانت حركة الاحتجاجات في تونس قد انتقلت إلى مصر ثم اتسعت بعد ذلك لتملأ الشوارع العربية بالجماهير المحتجة التي خرجت من قلب مجتمعات المخاطر. ليتحول بعضها إلى ثورة، ولتتسع حركات الاحتجاجات العربية في كل مكان، ولتتخذ أشكالاً مختلفة، حسب ظروف كل بلد.

وإذ أتوجه بالشكر لمجلس إدارة الجمعية على دعوتي للمساهمة في أعمال هذه الندوة، ولموافقتها على طرح هذا الموضوع بالذات، في هذا الوقت الحرج والدقيق، أرجو أن أتمكن من فتح باب حوار جدي، يضعنا جميعاً في مواجهة أسئلة صعبة، ولكنني على ثقة من قدرة الجماهير على إيجاد الأجوبة التي تمكنها من الخروج من "مجتمعات المخاطر" إلى "مجتمعات البناء والسلم الاجتماعي والازدهار".

• بحث مقدم في إطار ندوة الثلاثاء الرابعة والعشرين التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية ــ دمشق 19/ 4/ 2011.

•• باحث وكاتب اقتصادي ــ رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

في مطلع الشهر الثالث من هذا العام، دعاني "المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت" إلى إعداد ورقة بحثية خلفية لحلقة حوارية يقيمها تحت عنوان "ثورة الشارع العربي ــ بداية نقاش..؟" فقدمت ورقة بعنوان: (من "مجتمع المخاطر" و"الدولة الرخوة" إلى "الغضب" و"الثورة"... ثم إلى أين؟).

وقد دار نقاش جدي وهام بين مجموعة من المثقفين والمفكرين والسياسيين، مما عزز لدي القناعة بأهمية طرح الموضوع في دمشق وفي هذا الوقت بالذات، وأمام هذا الجمع الكريم، ومع استمرار حركة الاحتجاجات في تونس ومصر وتحولها إلى ثورة، ازداد لدي الشعور بأهمية هذا البحث، الذي سوف أعرضه عليكم، بعد أن أخذت بالاعتبار ما دار من نقاشات في الحلقة الحوارية في بيروت وما تناولته التعليقات في بعض الصحف العربية، ومع التطور الحاصل في حركة الاحتجاجات في العديد من الدول العربية.

وسوف أتناول الموضوع، الذي سيشكل مدخلاً، أراه مناسباً للطرح من خلال المحاور التالية:

أولاً: ماذا نعني بـ "مجتمع المخاطر؟"، وما هي التحولات والتغيرات التي قادت إليه؟

ثانياً: أمن الإنسان العربي، ودور "الدولة الرخوة" في خلق "مجتمع المخاطر"

ثالثاً: حركات الاحتجاجات العربية وما آلت إليها..

رابعاً: الدروس المستفادة، وماذا عن اليوم التالي؟

أولاً: ماذا نعني بـ "مجتمع المخاطر؟"، وما هي التحولات والتغيرات التي قادت إليه؟

لست أول من استخدم هذا المصطلح "مجتمع المخاطر" في الأوساط الاقتصادية والسياسية العربية، وعلى حد علمي واطلاعي، اقتبس الأستاذ السيد

ياسين هذا المصطلح من عالم الاجتماع الألماني "ايرليشن بيك" في معرض حديثه عن الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، التي طالما دعا إليها منذ التحولات الكبرى التي لحقت بالنظام الدولي، حين انهار الاتحاد السوفيتي، وسقط معه النظام ثنائي القطبية الذي كان يتصارع في سباقه مع الولايات المتحدة الأميركية، ايدلوجياً وسياسياً واقتصادياً. ومنذ ذلك الوقت برز العالم الأحادي القطبية الذي انفردت فيه الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي، وسقطت الحرب الباردة، وسقطت معها النماذج المعرفية المتعددة في العلاقات الدولية وعلوم السياسة والاقتصاد والاجتماع. التي كانت سائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولعل أهم التحولات الجديدة التي فرضت نفسها على النظام الدولي والعلاقات الدولية، كما فرضت تحولات جوهرية داخل البلد الواحد، في مجال الاتصالات والمعلوماتية، مع بروز ظاهرة "العولمة" وظهور "مجتمع المعرفة" وتداعيات ذلك كله، التي تمثلت في تجديد الأطر النظرية التي سادت قبل الحرب الباردة وبعدها، وبروز النظام الأحادي القطبية الذي بدأت أركانه تهتز، بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي نشبت في مركز الرأسمالية العالمية، أي الولايات المتحدة (خريف 2008) والتي لا تزال تداعياتها تتفاعل داخل البلدان الصناعية المتقدمة، وظهور البلدان الصاعدة، فضلاً عما أصاب البلدان النامية والفقيرة من منعكسات سلبية.

في هذا الإطار سعى الأستاذ السيد ياسين إلى وضع معالم لخريطة معرفية للمجتمع العالمي[1]، مستفيداً من آراء "كارل بولانيي" التي نشرها في كتاب رائد بعنوان "التحول الكبير" قرر بوضوح أن السوق ذاتية التنظيم لا ينبغي لها أبداً أن تهيمن لا على الدولة ولا على المجتمع. وقد أصبح هذا الكتاب الذي صدر عام 1942[2]، مرجعاً لكل من يريد فهم آليات الرأسمالية التي قادت إلى العولمة وإلى ما أدت إليه قوى السوق العاتية.

([1]) قدم الأستاذ ياسين تصوراته في الندوة التي أُقيمت على هامش المؤتمر العلمي الحادي عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ــ القاهرة 19/ 12/ 2010. كما يمكن العودة إلى المؤلفات العديدة للسيد ياسين، وأخص منها كتاب "أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية" الذي صدر عام 2009 عن شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ــ القاهرة. وكتابه "شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي ــ صدر عن دار نشر ميريت ــ القاهرة ــ 2010.

([2]) ترجم كتاب (بولانيي) محمد فاضل طباع، وصدر عن المنظمة العربية للترجمة ــ بيروت (2009).

ويرى الأستاذ السيد ياسين أن هناك ملامحاً خمسة رئيسة لخريطة التحولات العالمية أعرضها وفقاً للمفهوم الذي أراه، محتفظاً بعناوين السيد ياسين:

1ـ **التغير الأول:** الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي، ثم إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي. وقد أنشأ مجتمع المعلومات العالمي مجالاً عاماً جديداً غير مسبوق في تاريخ الإنسانية هو الفضاء الافتراضي الذي تتدفق فيه المعلومات من خلال شبكة الانترنت، وتتم فيه التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين أطراف عالمية شتى.

2ـ **التغير الثاني:** هو الانتقال من الحداثة إلى العولمة، التي لها تجليات متعددة:

- **العولمة السياسية:** وشعاراتها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واحترام التعددية.
- **العولمة الاقتصادية:** التي تسعى إلى خلق سوق عالمية واحدة، تُعبر عنها وتدعو لها منظمة التجارة العالمية، وجوهر العولمة الاقتصادية هي برنامج (وفاق واشنطن) الذي يضم كل من حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويهدف إلى تحويل الاقتصادات الاشتراكية والموجهة والتدخلية إلى اقتصاد السوق.
- **العولمة الثقافية:** وتعني بروز ثقافة كونية، أساسها إحداث تغيير في معتقدات الناس وعاداتهم وقيمهم، وتعميم ثقافة السوق والاستهلاك والعولمة المتأمركة، والتي ستتصادم حتماً مع خصوصيات الثقافات الوطنية والمحلية.

3ـ **التغير الثالث:** وهذا التغير، يأتي كمحصلة للتحولات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا. وهو ما يعنينا في هذا البحث، وأعني به بروز ظاهرة "مجتمع المخاطر".

وكان عالم الاجتماع الألماني "إيرليشن بيك" قد تحدث عن التلوث بأنواعه كافة، والذي جعل المجتمع الإنساني ينتقل من الأمن النسبي إلى الخطر. بسبب انتشار التلوث وظهور أمراض جديدة تساعد العولمة على نشرها.

إلا أن عالم الاجتماع البريطاني (انتوني جيدنز) صاحب كتاب "الطريق الثالث" أضاف إلى مفهوم "مجتمع الخطر" معاني أخرى هامة هي أنه "المجتمع الذي تتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء"، فهذا المجتمع يُعد من مجتمعات الخطر. ويقول السيد ياسين هنا، أن ذلك ينطبق على المجتمعات العربية جميعاً بلا استثناء واحد. ويضيف على أن من مجتمعات الخطر، المجتمع الذي تزيد فيه معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب.

4ـ **التغير الرابع:** هو سقوط النموذج القديم للأمن القومي وبروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.

5ـ **التغير الخامس والأخير:** هو بروز قيم حضارية جديدة في أنحاء العالم، أبرزها "المسح العالمي للقيم" الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الأميركي (إنجلهارت) مما يكشف عن بروز وعي كوني جديد، من علامات هذا التغير ظواهر القرصنة الإلكترونية وتخريب قواعد البيانات واستخدام الجماعات الإرهابية لشبكة الانترنت في التواصل.

وكما قلت سابقاً، فإن ما يهمنا هنا هو ظاهرة "مجتمع المخاطر". مع اعتقادي أن التغيرات الخمسة مترابطة فيما بينها وأساسها التحولات الجارية نتيجة لضغوط النظام الرأسمالي العالمي، وسياساته الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وسعيه إلى فرض جدول أعمال على دول وشعوب العالم تحت شعار العولمة والالتحاق بالاقتصاد العالمي، وما يحدثه ذلك من فرض قيم وسلوك إنساني نمطي جديد، وتحولات اقتصادية وثقافية وسياسية واسعة المدى من شأنها أن تغير تغييراً جوهرياً، من المشهد الاقتصادي العالمي، كما أنها ستترك آثاراً عميقة على المستويات الإقليمية والمحلية.

وأرى أن هناك أسباباً أخرى لبروز ظاهرة "مجتمع المخاطر" ولكنني سوف أركز في هذا المحور على السياسات الاقتصادية ونتائجها، لإظهار أهميتها ودورها في تهديد السلم الاجتماعي وأمن المجتمع، كما سأتحدث عن مظاهر مجتمع المخاطر وسماته بعد ذلك.

إن أغلب الدول العربية، سارت تاريخياً، وبحكم ارتباطاتها الخارجية، وخاصة الدول المنتجة للنفط على هدى سياسات الاقتصاد الحر. إلا أن دولاً عربية أخرى، برز فيها دوراً أكبر للدولة في الشأن الاقتصادي، تفاوت في صرامته بين دولة وأخرى وتمثل في الدول ذات التوجه التدخلي في إقامة المشروعات الاستثمارية وتأميم ما هو قائم منها وانتهاج سياسة تجارية حمائية صارمة وغير ذلك، مما كان يأتي تحت شعارات الاشتراكية أو التحويل الاشتراكي، أو إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن بعض هذه الدول، وإن حقق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية الهامة، فإن إخفاقه في تحقيق الأهداف التنموية ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل تجربته الاشتراكية (لأسباب لسنا بصددها الآن)، وما تحقق على الصعيد العالمي من هيمنة أميركية وحيدة القطب رافقها ممارسات اقتصادية لقيم العولمة الاقتصادية وثقافة السوق والاقتصاد الحر، وتنامي دور الشركات متعدية الجنسية، والجهود التي كانت ولا تزال تقوم بها مؤسسات العولمة التي تقودها الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العربية، فضلاً عن جهود الاتحاد الأوروبي وفرض جدول أعماله من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي يلتقي مع مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الأميركي ــ الصهيوني، حيث يتضمن هذان المشروعان التحول نحو اقتصاد السوق، جميع هذه الجهود والظروف قادت الدول التدخلية، أو التي كانت سياساتها الاقتصادية تندرج تحت شعار التحويل الاشتراكي أو التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، إلى التحول نحو اقتصاد السوق، في درجات متفاوتة، إنما أدت جميعها إلى انتهاج سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، التي آلت بدورها، إلى جانب عوامل أخرى، إلى بروز ظاهرة "مجتمع المخاطر" في الدول العربية.

ما هي مظاهر "مجتمع المخاطر"؟

تكاد تشترك البلدان العربية التي (اعتمدت)، لسبب أو آخر، السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، في مظاهر متقاربة أشارت إليها التقارير الدولية والعربية.

وقبل البدء باستعراض النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات، أجد من الضروري التنبه لأمرين على مستوى من الأهمية:

الأمر الأول: ارتباط هذه السياسة، بموقف سياسي عام تجاه الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل وارتباط الدول العربية فرادى بهما عن طريق:

1ـ الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تفرض التوجه نحو اقتصاد السوق. وتفترض وجود إسرائيل كلاعب رئيسي ضمن هذه الشراكة، وخاصة بعد فشلها وتحويلها إلى "اتحاد من أجل المتوسط".

2ـ مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الواسع، الذي دعت إليه الولايات المتحدة، حتى وإن تأخر إعلانه رسمياً، لأسباب تعود إلى النتائج الكارثية للسياسات الأميركية، لكننا نلمس بعضاً من نتائجه في الحرب على العراق، وفي لبنان، وفي فلسطين. والمعروف أن إسرائيل وأمنها يتصدران هذا المشروع. ومن بين أهم متطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي والسلام (أي الاستسلام) مع إسرائيل في برنامج دعاه (الإصلاح الاقتصادي)، متضمناً توجهات ديمقراطية تهدف إلى إخفاء الأهداف الحقيقية للمشروع.

3ـ الاتفاقات الثنائية تحت عناوين الشراكة أو مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتدخل إسرائيل هنا في بعض هذه الاتفاقات كما هو الحال في اتفاقات ما يدعى (الكويز) أي المناطق الصناعية المؤهلة.

وتتخذ هذه المشروعات والاتفاقات، كوسيط لاندماج الدول العربية بالاقتصاد العالمي، والرضوخ لما يدعى متطلبات العولمة.

الأمر الثاني: وهو يرتبط بالأمر الأول، على نحو أو آخر، ونعني به إضعاف الدولة تجاه متطلبات الخارج، وتقويتها تجاه الداخل والمتطلبات الشعبية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ثم استخدام ذلك للضغط على الحكومات لتقديم المزيد من التنازلات لمتطلبات الالتحاق بالمشروع الأميركي ــ الغربي ــ الصهيوني. وعلى هذا الأساس، نشأت ما يدعى بـ "الدولة الرخوة" في ربوع البلدان العربية، والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

وقد ارتبط سعي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، في تنفيذ سياسات إلحاق الدول العربية باستراتيجيتها باستخدام أربعة وسائل أساسية هي:

1ــ المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية). فضلاً عن نشاط وضغوط الشركات متعدية الجنسية ووسائل الإعلام المختلفة.

2ــ طبيعة الأنظمة العربية وتكوينها التاريخي، وميل القائمون على هذه الأنظمة للاحتفاظ بالسلطة واحتكارها، بصرف النظر عن أسلوب الوصول إليها.

3ــ (تصنيع) أجيال جديدة من نُخب العولمة وأدواتها، بحيث تنشأ هذه الأجيال محملة بأفكار الغرب وثقافة وقيم العولمة، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق الدراسة في الغرب، والاستخدام في المؤسسات والمنظمات الدولية، أو الالتحاق بدورات التأهيل (وإعادة التأهيل) التي تجري باتفاق مع الحكومات، والتي تتولى جامعات ومعاهد الغرب مهمتها على نحو مباشر أو بواسطة المؤسسات الدولية.

4ــ (تصنيع) ما يدعى برجال الأعمال الجدد في (أنابيب الرأسمالية)، وهنا أتوقف قليلاً لأوضح أمراً هاماً لابد من توضيحه:

آ ــ من ناحية المبدأ فإن للقطاع الخاص دور أساسي في عملية التنمية وفي بناء الاقتصاد الوطني. وقام هذا القطاع بالفعل بمثل هذا الدور في المراحل الأولى

للاستقلال السياسي وخاصة فيما يتعلق بتحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الأجنبية، والعمل على تطوير الاقتصاد وحمايته.

ب ــ لكن مسألة رجال الأعمال الجدد، مسألة أخرى. فهذا التعبير، استخدم حديثاً، ويحمل في طياته بُعداً سياسياً. يرتبط بمفهوم (النخبة) ويقابله في التعبير اللغوي "القطاع الخاص الكبير" فهو لا يشمل جميع فئات القطاع الخاص، إنما يشمل تلك الشريحة الفاعلة منه (بنفوذها المادي والمعنوي). أما اجتماعياً، فيشمل مصطلح رجال الأعمال (وسيداته مؤخراً) التعبير عن فئة من أصحاب الأموال أو رؤوس الأموال "أي الطبقة الرأسمالية الجديدة" التي بنت ثرواتها في فترة قصيرة نتيجة لممارسات نجمت عن ظاهرة (التزاوج) بين المال والسلطة، وتصاعد دور هذه الفئة (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) ووصل أصحابها إلى لعب دور أساسي في السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكان لها دور أساسي في حرف السياسة الوطنية عن مسارها الاستقلالي. والدفع باتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي والخصخصة تحت عناوين عديدة منها ما يدعى بالتشاركية مستفيدة من علاقاتها مع الشركات متعدية الجنسية للدفع باتجاه تصفية آخر قلاع الاستقلال الاقتصادي ونعني به البنية التحتية. مستخدمة في ذلك أساليب الفساد والإفساد المختلفة.

مظاهر "مجتمع المخاطر" وسماته الرئيسية:

إذا كانت بعض المجتمعات العربية وصلت إلى حالة الانفجار والثورة، فإن باقي المجتمعات العربية لا تزال تعيش في دائرة الخطر، وتنتظر لحظة الانفجار. فما هي السمات التي تتميز بها مجتمعات المخاطر في البلاد العربية؟

يمكن لحظ هذه السمات في:

ـ الفقر وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وسيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة. وسلوك الطبقة الجديدة الاستفزازي، وعادات الاستهلاك التفاخري التي بدأت تجتاح المجتمعات العربية.
ـ تزايد البطالة، وانتشارها خاصة بين الشباب والنساء.
ـ اتساع دائرة الفساد والإفساد في المجتمع.

وجاء ذلك نتيجة وحصيلة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التحول نحو اقتصاد السوق والإمعان في (لبرلة) الاقتصاد والانقياد لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تندرج تحت جدول أعمال "وفاق واشنطن" وجوهرها السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وسيطرة التحالف (غير المقدس) بين المال والسلطة، وتهميش الفئات الواسعة من الشعب وإبعادها عن ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية.

مؤشرات الفقر:

يناقش تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، موضوع الفقر في البلاد العربية، من منظورين:

الأول: فقر الدخل (الذي يُعرف بمقياس ما يتوفر للإنسان من سلع وخدمات متمثلاً بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد).

والثاني: هو الفقر الإنساني (الذي يُعرف بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية).

وفي تحليل فقر الدخل يأخذ التقرير بالحسبان مستويات الفقر الدولية التي تعتمد على دخل يعادل دولارين (خط الفقر المدقع) للفرد يومياً، وخطوط الفقر الوطنية.

في البلدان العربية كان نحو 20,3% من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً[3]، مما يعني أن نحو 34,6 مليون عربي يعيشون في فقر مدقع (2005).

وبتطبيق خط الفقر الوطني، يتبين أن معدل الفقر العام يراوح بين 28,6% إلى 30% في لبنان وسورية في حدها الأدنى، ونحو 59,9% في حدها الأعلى في اليمن، ونحو 41% في مصر.

ويقدر التقرير من خلال عينة تمثل 65% من إجمالي عدد السكان العرب، أن النسبة الكلية لمعدلات الفقر هي في حدود 39,9%. وبالتالي فإن 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر.

مشكلة البطالة:

حسب بيانات منظمة العمل العربية (2008) فإن معدل نسبة البطالة في البلدان العربية هي 14,5% من القوى العاملة، مقارنة بـ 6,3% على الصعيد العالمي وتتوقع منظمة العمل أن يرتفع معدل البطالة إلى 16% وأن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 20 مليون بنهاية عام 2011[4]. وتتفاوت معدلات البطالة المحلية بدرجة ملموسة بين بلد وآخر، فهي تتراوح بين 2% في قطر والكويت و22% في موريتانيا. إلا أن البطالة في أوساط الشباب تمثل في جميع الأحوال تحدياً جدياً مشتركاً في العديد من الدول العربية. فهي تصل في الجزائر إلى 46% في حدها الأعلى وفي الإمارات إلى 6,3% في حدها الأدنى.

وتشير البيانات إلى أنه بحلول عام 2020 ستحتاج الدول العربية إلى تأمين 51 مليون فرصة عمل جديدة.

([3]) استند التقرير إلى معطيات سبع دول عربية من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض والتي يمثل سكانها 63% من مجمل سكان البلاد العربية.

([4]) جريدة الحياة الصادرة في 28/ 2/ 2011.

ومعدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال، وهي على أي حال من المعدلات الأعلى في العالم أجمع، وهي تشير إلى منظومة من التحيزات الاجتماعية المتأصلة ضد عمالة النساء.

وتفسر اتجاهات العمالة والبطالة في البلدان العربية بثلاثة عوامل:

1ـ تراجع القطاع العام في ظل ما يدعى (الإصلاحات الاقتصادية) الهادفة إلى الخصخصة والانفتاح وانسحاب الدولة من الاستثمار العام والتدخل في الشأن الاقتصادي.

2ـ عدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة كافية، مما يؤكد أن توجهات الأنظمة نحو الاعتماد على القطاع الخاص هي مجرد أوهام تبددها الحقائق على أرض الواقع.

3ـ مستوى التعليم ونوعيته وعدم قدرته على تخريج ما يحتاجه سوق العمل.

ولعل من المفارقات الحاصلة في موضوع العمالة والبطالة، أنه في الوقت الذي تتزايد فيه طوابير العاطلين عن العمل في الدول العربية، تستخدم دول الخليج النفطية حوالي 17 مليون عامل أجنبي.

إن البطالة والفقر، هي البؤرة التي تتوالد فيها مشاعر الغضب والإحباط، وتضع المجتمع أمام مختلف الاحتمالات الضارة والمعيقة لتقدمه. خاصة وأن ذلك يترافق مع:

ـ تدهور الحالة الصحية والتعليمية.

ـ تدهور وضع الخدمات الاجتماعية.

ـ تدهور حالة البيئة، وإجهاد مصادر المياه، وانتشار الجفاف والتصحر.

ـ الضغوط الديمغرافية.

ــ انكشاف حالات النهب المنظم للثروات الوطنية. واتساع حجم الاقتصاد الأسود والعشوائيات، في مقابل البذخ والاستهلاك المفرط وإقامة القصور والأحياء المترفة بتحدٍ واضح لمشاعر الناس وآلامهم.

توزيع الدخل:

يرتبط تطور الفقر بمعدلات النمو المحققة من جهة، وبتطور هيكل توزيع الدخل من جهة ثانية، ذلك أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي إلى تحسن أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع، إلا إذا صاحبه إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح تلك الفئات أن سوء توزيع الدخل من شأنه أن يؤثر سلباً على معدلات الفقر، وهو أيضاً يؤدي إلى فقدان زيادة معدلات النمو التي من أهم أهدافها الارتقاء بالأوضاع المعيشية وتحسين أداء الاقتصاد ومؤشراته الكلية.

وقد وصل متوسط (معامل جيني) في الدول العربية إلى[5] 39,5% بينما يبلغ أكثر من 40% في العديد من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وبالطبع فإن هذا المتوسط، يخفي حقيقة التفاوت بين الدول العربية، فقد وصل هذا المعامل في تونس إلى 41,3% (عام 2005) وفي جزر القمر إلى 64,3% (عام 2004) وإلى 40,63% في المغرب (2001) وإلى 32,14% في مصر (عام 2005) وإلى 36% في لبنان (2005) وإلى 33,8% في سورية (2006). وفي الإمارات إلى 38,3%.

ونظراً لعدم توفر مؤشرات دقيقة عن توزيع الدخل في كل بلد من البلدان العربية، يلجأ إلى قياس عدالة التوزيع أو الرفاه من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي في مسوحات ميزانية الأسرة (رغم الثغرات العلمية والموضوعية في هذه المسوحات) التي تبين[6] أن خمس السكان الأفقر في الدول العربية يحصل

([5]) عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 (ص29ــ 31) ويقيس معامل جيني حالة توزيع الدخل وتقع قيمته بين الصفر (حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو 100% (حالة عدم العدالة القصوى).

([6]) الجدول رقم 8 ص 31 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

على 6,7% من الإنفاق، بينما تبلغ حصة الخمس الأكثر ثـراء 47,2%، ويبلـغ متوسط نسبة حصة أفقر 20% إلى أغنى 20% من السكان في مجموعة الـدول العربية، حوالي 8,3% في حين تتجاوز هذه النسبة 10% في الـدول الإفريقيـة جنوب الصحراء وفي مجموعة دول أمريكا اللاتينية.

ثانياً: أمن الإنسان العربي، ودور (الدولة الرخوة) في (مجتمع المخاطر):

إن تعبير "الدولة الرخوة" هو لعالم الاقتصاد السويدي الشهير "ميردال" وقـد استعار الدكتور جلال أمين هذا التعبير في وصفه لما آلت إليه الدولة في مصر في عهد مبارك، وهذا النوع من الدول[7]، "هو سر البلاء الأعظم، وسبباً رئيسياً مـن أسباب الفقر والتخلف، فالدولة الرخوة تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لمـا فيها من ثغرات، بل لأنها تفتقد من يحترم القانون. الكبار لا يبالون فيه لأن لـديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشى لغض البصـر عنـه، ويعم الفساد، فرخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة".

ومع تنامي تيار العولمة، أصبح يترتب على الدول النامية، ومنهـا العربيـة طبعاً، أن تُرخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمـع، تحقيقـاً لأهـداف عمالقة العولمة، والمؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية، وأصـبح علـى الدولة أن تقوم بتفكيك نفسها بنفسها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها الواحدة تلو الأخرى للقطاع الخاص، أي سحب يدها من الاقتصاد ومؤسساته، وتسليمها للقطاع الخاص الذي يزعم مروجو العولمة أنه أقدر على إدارتها. كما تسحب الدعم المقدم إلى المستهلك والمنتج، بحجة التنافسية، وتسمى ذلك تثبيتاً للاقتصاد. ثم تفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات المحلية، وتسمي ذلـك انفتاحاً وتكيفاً هيكلياً.

والدولة الرخوة، ضعيفة تجاه ما يُطلب إليها من الخارج، لكنها قوية شرسـة في مواجهة الداخل. مما يهدد أمن الدولة بإضعافها تجاه متطلبات الخارج، وأمـن المواطن بتعريضه لشتى أنواع، القهر والاضطهاد والعزل والإقصاء.

([7]) انظر رأي جلال أمين خاصة في كتابه (العولمة) ــ دار الشروق ــ القاهرة 2009 (ص29ــ 30).

وفي معرض الحديث عن أمن الإنسان العربي، يطرح تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 سؤالاً حول ما إذا كانت (الدولة العربية) داعمة لأمن الإنسان العربي أم لا؟[8]

وللإجابة على هذا السؤال يناقش التقرير أداء الدول العربية وفقاً لمعايير تمتع الدول بمقومات الحكم الرشيد، ويحلل ما إذا كانت تلك الدول تحوز على رضاء مواطنيها. وتساند حقهم في الحياة والحرية، وتضمن لهم هذا الحق، وتحميهم من العدوان. ويعتمد التحليل على أربعة معايير هي:

1ـ مدى قبول المواطنين لدولتهم.

2ـ التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

3ـ كيفية إدارة الدولة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه.

4ـ مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة.

ويخلص التقرير إلى أن حالات من التقصير الكبير والمتمادى في تطبيق هذه المعايير، كثيراً ما تجتمع لتجعل الدولة مصدراً يهدد امن الإنسان، بدلاً من أن تكون سنداً له.

إن احتكار العمل السياسي لفئة معينة في بعض الدول العربية، إلى جانب المعاناة الاجتماعية وانعدام الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والصحي، وضعف الخدمات العامة وخاصة التعليم، واتساع دائرة الفقر، وانتشار البطالة، واتساع العشوائيات حول المدن، جميع هذه العوامل تُضعف من الشعور بالمواطنية والانتماء وتهدد الهوية الوطنية والقومية. وهذه جميعها من عوامل تشكيل المناخ المناسب، والظروف المواتية لبلورة تيارات من الغضب الشعبي الذي يشكل الدافع الثوري للنقمة والاحتجاج على الأنظمة العربية.

([8]) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009ـ (ص 53).

وإذا كانت الدول النفطية، قادرة على امتصاص الآثار السلبية لسياساتها الاقتصادية (مؤقتاً) باستخدام عائدات تصدير النفط، فإن ذلك غير ممكن في البلدان العربية غير النفطية، التي تهدد الأوضاع الاقتصادية والمخاطر الاجتماعية مجتمعاتها، وتشكل الأرضية الخصبة لانتشار الأمراض الاجتماعية وتصاعد العنف الجنائي والسياسي، في الوقت الذي يزداد فيه الشعور بالمرارة والغبن. الذي تغذيه الممارسات اليومية للفئات الحاكمة في تحالفها مع طبقة ما يدعى رجال الأعمال وممارساتهم الاستفزازية، والذين ارتبطت مصالحهم بدورة رأس المال العالمي ومصالح الخارج.

وقد كان الفساد من أهم العوامل التي أدت إلى إضعاف دولة القانون، فضلاً عن نتائجه الاجتماعية الخطرة، ودوره في إفساد الحياة السياسية، والدفع باتجاه انفلات السوق، ودعمه "إن لم نقل قيادته" عملية التحول نحو اقتصاد السوق المنفلت من أية ضوابط تُعيق عملياته. وهنا يظهر دور "تلاحم قوى الفساد مع الفئات الفاسدة من البيروقراطية الحكومية، ويبرز هنا بوضوح دور المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي في تصنيع وإفساد فئة من نُخب العولمة، من المثقفين والأكاديميين والباحثين إلى جانب فئة من البيروقراطية، بواسطة ما يكلفون به من إعداد دراسات وبحوث، مستغلين في ذلك ضعف مستويات الدخول، وضغوط الحياة المعيشية لهذه الفئات، والفساد يحتاج إلى "دولة رخوة" وهو يزيد من رخاوتها، مما يفاقم احتمالات بروز "مجتمع مخاطر" الذي يغذيه الفساد، بذات الوقت الذي تغذيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية الجديدة.

ثالثاً: حركات الاحتجاجات الاجتماعية في البلدان العربية وثورتي تونس ومصر:

حركات الاحتجاج في العالم أجمع، تتصاعد، مع تصاعد ممارسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموالية للفئات الغنية، في إطار التحولات المجتمعية وسيطرة الرأسمالية العالمية وممثليها في مراكز السلطة من جهة، ومع الممارسات السياسية والأمنية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية من جهة ثانية، وكذلك في

ضوء حركة لا تهدأ تقوم بها المؤسسات الدولية، والشركات متعدية الجنسية، فضلاً عن التدخلات الخارجية، لكن حركة الاحتجاج تختلف في درجة الاستجابة الشعبية الواسعة، وفي ردود الفعل الحكومية، من بلد إلى آخر.

ويمكن القول أن حركة الاحتجاج تؤدي في الأنظمة الديمقراطية، إلى نتائج مغايرة لما تلقاه في الدول غير الديمقراطية. ففي الحالة الأولى قد يؤدي تعامل الأنظمة الديمقراطية إلى تحسين الأوضاع والتخفيف من المظالم، لكن في الحالة الثانية، قد تؤدي حركة الاحتجاج الاجتماعي إلى المواجهة بين المحتجين وقوات الأنظمة، حيث يمكن تصاعد هذا الاحتجاج إلى العنف والعنف المضاد. والملاحظ أنه كلما تأخرت السلطة في تلبية المطالب الحقة للناس، كلما زادت التكلفة المادية والمعنوية لكلا الطرفين، وكلما تصاعدت المطالب وارتفع سقفها.

والتجارب في حركات الاحتجاجات الاجتماعية، في البلدان العربية متنوعة، كما أن بعضها يتضمن هموماً اجتماعية بحتة، دون أن تحمل معها بعداً سياسياً، كما أن بعضها يختلط لديه الاجتماعي والسياسي.

إلا أن، ما يميز حركة الاحتجاج في البلدان العربية في هذه الأيام، هو تصاعد الحركات إلى حد وضع هدف تغيير الأنظمة في مقدمة مطالبها، بأساليب التظاهر والاحتجاج والاعتصام التي جوبهت، بالعنف الأمني في البداية إلا أنها استطاعت أن تنتصر في حالتي مصر وتونس، في تحقيق إنهاء النظامين، إلا أن الأمر تفاقم في حالتي ليبيا واليمن إلى حد الاقتتال المسلح في ليبيا، والانقسام الشعبي (الذي لا يخلو من عنف النظام) في اليمن.

وإذا كانت حركة الاحتجاج في البحرين التي بدأت سياسية بمطالب ديمقراطية، قد أمكن السيطرة عليها من خلال (نجدة) مجلس التعاون الخليجي العسكرية، فإن ذلك يبدو أنه مؤقتاً طالما أن المطالب الحقة للمعارضة لم يتم تلبيتها، واتُهمت بالمذهبية لتأليب الرأي العام العربي والعالمي ضدها.

وما يلفت النظر في حركات الاحتجاجات في البلاد العربية، الغياب النسبي للأحزاب والمنظمات السياسية التقليدية المعارضة، مع تصاعد دور الشباب في

هذه الحركات إلى حد وصولها إلى انتفاضة ثم ثورة في كل من تونس ومصـــر. تقودها عناصر شابة، التحقت فيها الأحزاب والحركات الشعبية والعمالية بعـــد أن أصبحت حقيقة حية في الشارع، في محاولة لإثبات وجود سياسي انقضى فيما عدا تنظيم الإخوان المسلمين في مصر حيث أن جذوره الشعبية لم تنقطـــع، كمـــا أن قيادته سارعت إلى الالتحاق بثورة الشباب، والدخول في مفاوضات مـــع النظـــام السابق إثباتاً لوجودها السياسي الذي كان النظام يمتنع عن الاعتراف بها كتنظـــيم سياسي.

وكان لاحتجاجات الشباب في مصر جذورها المتمثلة في حركة الاعتصامات التي بدأها العمال، في المعامل، بعيداً عن تأثيرات النقابات التي انضوت تحت لواء النظام الرسمي، كما أن لثورة الشباب في مصر تاريخها منذ تشكلت حركة "كفاية" عام 2004، التي كان لتأسيسها أثر واضح في رفع سقف المطالب الشعبية ونشر (ثقافة الاحتجاج) من خلال شعارات أصبحت متداولة شعبياً مثل "كفايـــة ظلـــم ــ كفاية فساد ــ كفاية بطالة" وإن بقيت هذه الشعارات في الإطـــار التنمـــوي، ولـــم تستطع حركة كفاية النفاذ إلى عمق القـــوى الاجتماعيـــة المســـتهدفة مـــن هـــذه الشعارات. إلا أن ما قامت به من جهود في نشر ثقافة الاحتجـــاج، مـــع تـــدهور الظروف المعيشية وتزايد الشكوى من الفساد الإداري وسوء الإدارة الاقتصـــادية والمضي في سياسة الخصخصة، كل هذا لا يمكن إنكاره في إشعال نار الثـــورة، الذي تزايد مع إهمال السلطة لمطالب الناس واستهتارها بما يطرح فـــي الشـــارع المصري وعدم احترامها للفكر والمفكرين مما أدى إلى رفع ســـقف المطالبـــات وربطها بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، فتصاعدت المطالب إلى حـــد إســـقاط النظام، الذي لم تستطع المؤسسة العسكرية تجاهله مع تواجد الملايين من البشر في الميادين العامة والشوارع، فكان لها دوراً أساسياً في حالتي مصر وتونس في خلع رئيسي البلدين، والبدء في تلبية مطالب الناس، ومعالجة التحولات السياســـية، وإن لم تكن الإجابة تصل إلى مستوى مطالب الثورة، فإن التدخلات الخارجية، يمكـــن أن تلعب دوراً في الحيلولة دون وصول هذه المطالب إلى نهايتها التي كانت تطمح إليها، والتي يراها البعض أنها لم تصل إلى مستوى الثورة، وأنها تظل في حـــدود

الانتفاضات الشعبية، بسبب غياب القيادات الفعالة، والبرامج الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن ضبابية التوجهات السياسية. بعد أن أضعف النظام السابق الساسة والتنظيمات السياسية والعمالية، وضغط على الطبقة الوسطى، وفتت الحركة الثقافية.

لكن المسألة في ليبيا بدأت تأخذ منحاً آخر، فقد استطاعت القوى الكبرى انتزاع قرارات مجلس الأمن بالتدخل العسكري من أجل حماية المدنيين بتغطية عربية، وهنا تبدأ مرحلة خطرة جديدة في تاريخ المنطقة العربية، إذ تحولت المهمات العسكرية (في ظروف دقيقة من التحولات في العلاقات الدولية) إلى تدخل يقوم به حلف الأطلسي (الناتو) حيث استمر تواجده بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفقدانه للسبب الرئيسي الذي أحدث هذا الحلف من أجله ألا وهو الأمن الأوروبي، فكان أن أخذ دوراً جديداً بالاتجاه نحو الشرق، ونحو الجنوب، وكانت أفغانستان نموذجاً لهذا التدخل، فإن الأوضاع في ليبيا أصبحت تكرس توجهاً جديداً في التدخل الخارجي عسكرياً، تحت حجة حماية المدنيين، مما يوحي بإمكانية هذا التدخل في أكثر من مكان، لتزيد من المخاطر التي تهدد المجتمعات العربية. ذلك أن الرد على الانتفاضة الشعبية في ليبيا بالقوة أدى إلى اتساع الهوة بين أهل الانتفاضة وبين النظام، بحيث توفرت الفرصة للتدخل الأجنبي، تحت عنوان "حماية المدنيين". مما أوصل المنطقة العربية إلى المفارقة المدهشة، إذ قُدم التدخل الأجنبي كمنقذ أو كمرجعية للوطنيين من المعارضة، مما ساعد الاستعمار على "استعادة اعتباره" من حيث المرجعية الدولية، في الوقت الذي تقوم جيوشه في تدمير البنية التحتية لبلد تحمل من أجل إقامتها تكاليف عالية، حصلت عليها، في الغالب، الشركات الأجنبية، التي ستعود بعد انتهاء مهمة الجيوش الأجنبية إلى إعادة بناءها، فتكون هي الرابحة في جميع الحالات، في حين تخسر البلاد ثروتها النفطية في تبديد النظام من جهة وفي استغلال الشركات الأجنبية من جهة ثانية.

الدروس المستفادة... وماذا عن اليوم التالي؟

ماذا يمكن أن نستخلص من دروس فيما وصلت إليه الأمور في البلدان العربية؟ وماذا يمكن أن نستفيد من هذه الدروس؟ وما هو المستقبل؟

في هذه القاعة، وفي بدء محاضرتي العام الماضي حول مقولة: تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو.. تلك المقولة التي كان يروج لها ويطبقها بعض المسؤولين السوريين، والتي أدت إلى ما أدت إليه من مصائب وكوارث على الميزان التجاري والمنتجات المحلية والعادات الاستهلاكية التي تعرفونها جميعاً، عرضت عليكم ما قرأته في إحدى الجرائد العربية، حول كتاب صدر في كندا لروائي شاب، وكان الكتاب بعنوان غريب "ماذا يقرأ ستيفن هاربر؟" وهاربر هو رئيس وزراء كندا، أما المؤلف (يان مارتن) فقد أخذ على عاتقه تثقيف (هاربر) حين راعه إجابته لأحد الصحفيين عندما سأله: ماذا تقرأ؟ وكانت إجابة رئيس الوزراء أنه يقرأ كتاب "غينس للأرقام القياسية" هذه الإجابة صدمت مؤلف الكتاب الذي نحن بصدده "ماذا يقرأ ستيفن هاربر؟" فعمد إلى إرسال كتاب ثقافي أو علمي أو سياسي إلى رئيس الوزراء كل خمسة عشر يوماً، مرفقاً بملخص عله يقرأ ويتثقف، وقد بلغ عدد الكتب مع الرسائل التي أرسلها "مارتن" إلى رئيس الوزراء 65 كتاباً قام بجمع الرسائل المرفقة بها. فكان كتابه "ماذا يقرأ ستيفن هاربر؟".

أردت في حينه الإشارة إلى هذا الكتاب، إلى أن المسؤولين لدينا لا يقرأون أيضاً، ولكن ليس معنى هذا أن الجميع لا يقرأ. بل وأن المصيبة أنهم إن قرأوا، فإنهم لا يفهمون، وإن فهموا، لا يعملون!!... إما لأنهم لا يستطيعون، وإما لأنهم قد رهنوا قراراهم إلى برنامج مُعد سلفاً وعليهم، فقط، التنفيذ... وهذه مصيبة أكبر، تجعلهم لا يسمعون أيضاً ويتعاملوا مع الرأي الآخر باستهتار واستخفاف، ويتعاموا عما يشاهدون.

في تلك الندوة، تحدثت، وتحدث غيري العديد، من المحاضرين، والحاضرين، حول خطأ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة من برنامج التحول نحو اقتصاد السوق، الذي صممته المؤسسات الدولية بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، خصيصاً للدول الاشتراكية السابقة والدول ذات التوجه التدخلي من قبل الدولة، وقلت، أن هذه السياسات تقود إلى الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، وإضعاف الاقتصاد الوطني، ورددت مقولة "التحرير قبل التمكين خطر جسيم" وهذا ما حصل في العديد من البلدان العربية، التي أخذت بنصائح وتوجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسعت للاندماج بالاقتصاد العالمي وتحرير اقتصادها قبل اكتسابه القدرة التنافسية لمواجهة المنتجات الأجنبية داخل الأسواق الوطنية وخارجها، هذا فضلاً عن أن هذه السياسات أدت، وتؤدي إلى إضعاف قوة الاقتصاد التي تعتبر من دعامات الأمن القومي والقرار السياسي المستقل النابع من الإرادة الوطنية.

والمشكلة.. أن سياسة الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق، لا يقتصر تأثيرها على الاقتصاد فقط، بل ينسحب إلى الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع بأسره.

وما يمكن استخلاصه من دروس، من ذلك كله:

- **الدرس الأول:** ويمكن استخلاصه مما يجري في الشارع العربي وهو أن الشعب قد يُهمل، أو يتمهل، إلا أنه في النهاية سوف يطالب بحقوقه التي منحتها له الشرائع السماوية والدولية والوضعية، وتلك التي تُمليها المصالح الوطنية.
- **الدرس الثاني:** هو أن الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة والصهيونية)، وقف، في وجه المطالب الشعبية العربية دائماً، وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، استخدم جميع الوسائل لإعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد دعم بقوة، الأنظمة المرتبطة به، وما كان يرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا في الحالات التي يريد فيها إلحاق المزيد من الضعف

والمهانة بالأنظمة العربية، لإجبارها على الرضوخ التام لمتطلباته ولمصالحه التي باتت معروفة. ولهذا سعى، وسوف يسعى دائماً للحيلولة دون تحقيق المصالح الشعبية الحقيقية والالتفاف على الحركات التحررية العربية، لإسقاطها وإبقائها رهينة لسياساته واستراتيجيته. وهو يفاجأ اليوم بحركة الاحتجاجات العربية، ويعمل على حرفها عن المصالح الوطنية والقومية، باستخدام وسائله القديمة، والحديثة المبتكرة وفقاً لمستجدات كل حالة على حدة، وفي كل دولة وفق الظروف مثيراً شتى الحساسيات والنزعات والحالات الاجتماعية، ولهذا فإن على حركات الاحتجاجات العربية أن تعي هذه الحقيقة، وأن تقطع الطريق على كل من يحاول استغلال مطالبه الحقة لتحقيق مصالح الخارج واستراتيجية العدو الحقيقي الذي هاله عمق وجدية المطالبات الشعبية العربية. مستغلاً غياب قيادات وتنظيمات جماهيرية لحركات الاحتجاج التي قادها الشباب بدون برنامج وبدون رؤية واضحة عما يجب عمله في اليوم التالي، بعد أن عملت الأنظمة على إفراغ الحياة السياسية، وتفتيت القوى والحركات الشعبية.

- **الدرس الثالث:** أثبتت وقائع الثورة في تونس ومصر، أن التأخير في الاستجابة لمقتضيات الإصلاح الحقيقي وللمطالبات الشعبية، هذا التأخير يزيد من تكلفة الإصلاح على كل من المطالبين به والسلطة في آن واحد كما أن التأخير يرفع من سقف المطالبات في الشارع يوماً بعد آخر، كما أن غياب القيادات الواعية في الشارع وغياب برنامجها، يساعد "الثورة المضادة" على الانقضاض على الثورة وتحويل مسارها. إن تغيرات حقيقية أحدثتها الثورة المعلوماتية، وتوجهات جديدة أصبحت تطغى على جميع المجتمعات، وإن عدم فهم ذلك واستيعابه في أي مجتمع سيخرجه عن مسار التاريخ.
- **الدرس الرابع:** هو عن الاقتصاد السوري.. فكما هو معروف، فإن القيادة السياسية، أقرت في المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في منتصف عام 2005، التحول نحو "اقتصاد السوق الاجتماعي" وقد فهمنا هذا التوجه على أنه التركيز على التطوير والتحديث في ظل التغيرات الدولية، بحيث تعمل السياسات الاقتصادية على تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي مع

العدالة الاجتماعية. وقد وضعت الخطة الخمسية العاشرة (2006ــ 2010) على هذا الأساس، كما أُعلن ورغم ملاحظاتنا العديدة على الخطة فلن نتعرض لها هنا، لكن ما جرى فعلاً هو التحول نحو اقتصاد السوق والتسرع في عملية الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، وإطلاق العنان لقوى السوق الغاشمة، والانحياز في التشريعات الاقتصادية والمالية والنقدية إلى جانب الأغنياء، والتخلي عن المهام الاقتصادية والاجتماعية لصالح القطاع الخاص. وهذا ما قاد إلى إمكانية تحويل المجتمع السوري إلى "مجتمع مخاطر" مفتوحاً لجميع الاحتمالات ما لم يتم تدارك ذلك، قبل فوات الأوان.

لن أخوض كثيراً في هذا الموضوع فقد سبق لي أن قلت وكتبت ونشرت أكثر من كتاب ومحاضرة فضلاً عن التصريحات الصحفية والمقالات.

وسوف أُقدم فقط دليلاً واحداً على أن الإدارة الاقتصادية عكفت في سنوات الخطة العاشرة إلى تنفيذ سياسة تناقض السياسة التي رغبت بها القيادة السياسية من خلال تبنيها لاقتصاد السوق الاجتماعي، والدليل هو ما جاء في وثيقة "غير منشورة" صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء ــ الفريق الفني الاقتصادي التابع لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وهذا المنصب أُلغي في التعديل الوزاري الأخير. وجاءت الوثيقة بعنوان "تقرير تتبع أداء الخطة الخمسية العاشرة" صادر في 27 تموز 2010. ولن ندخل في تفاصيل ما جاء في التقرير فكل فقرة فيه تحتاج إلى المناقشة، إنما أورد ما جاء في الخاتمة فيما يتعلق بتحويل مسار الاقتصاد السوري الذي جرى خلافاً للأوهام التي روج لها الفريق الاقتصادي السابق، فقد ورد في الصفحة 64 من التقرير أنه أمكن "تحقيق مجموعة من الأهداف، لا يُعبر عنها رقمياً، ويُمكن إيجازها بما يلي:

1ــ نجحت الخطة في تغيير مسار الاقتصاد السوري...

2ــ تمكنت الخطة من تحقيق هدفها الرئيسي وهو إنجاز التحول في الهياكل والأطر الاقتصادية في سورية نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً تنافسية واندماجاً في الاقتصاد

العالمي، ونحو اقتصاد مرن يعتمد أساساً على آليات السوق مع تغيير واسع في دور الدولة.. ودليل نجاح هذا النهج وصوله إلى نقطة اللاعودة".

أي أن التحول في الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق أُنجز، وأن لا مجال للعودة عنه، انسجاماً مع مقولة (فوكوياما) عن "نهاية التاريخ" والتي تراجع عنها فيما بعد.. وبالتالي لا مجال لدى الإدارة الاقتصادية السابقة لأن تناقش أو تحاور في هذا التحول، فهي قد أنجزت مهمتها التاريخية في صُنع "مجتمع المخاطر" الذي يهدد السلم الاجتماعي، ويحرف الاقتصاد الوطني عن مساره التنموي، لصالح فئة قليلة من "رجال الأعمال" المصنعين في أنابيب الرأسمالية المعولمة. مما خلق هذه الفجوة الكبيرة في المجتمع، وأدى إلى توسيع قاعدة الفقر والبطالة.

أخيراً، فإنني أشير إلى أن (روبرت زوليك) رئيس البنك الدولي، دعا في افتتاحه لمؤتمر البنك الدولي بشأن قضايا العالم العربي الذي عقد في 21/ 3/ 2011 في واشنطن، أنه "ينبغي أن يُعيد البنك النظر في دوره في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أشعلت الاحتجاجات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

لقد أجبرت الاحتجاجات التي انتشرت في الشارع العربي المؤسسات الدولية على مراجعة دورها بعد الانتقادات التي تعرضت لها هذه المؤسسات وخاصة في تركيزها على إصلاحات اقتصادية لم تعد بالفائدة على غالبية السكان.

وقال رئيس البنك الدولي أنه "لابد أن يُمعن البنك النظر في المشكلات التي تطارد المنطقة مثل عدم المساواة في الأجور والبطالة بين الشباب وقلة الشفافية والمحاسبة، وأن يدقق أيضاً في دور القطاع الخاص".

هذا ما قاله رئيس المؤسسة التي قدمت مع صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة برنامج ما يدعى "وفاق واشنطن" الذي تم اعتماده في رسم السياسات الاقتصادية والمالية من أجل التحول نحو اقتصاد السوق.

وعلينا ألا ننتظر رئيس البنك الدولي ليقول لنا ما يجب عمله بل علينا أن نبادر بأنفسنا إلى إجراء مراجعة للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم انتهاجها في السنوات الأخيرة، وأن نُعيد الاعتبار لدور الدولة التنموي، وأن نضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز قرارنا السياسي، وتقيم مجتمع الازدهار والعدالة الاجتماعية، وتضمن عدالة التوزيع، وتُعيد تماسك المجتمع، وتقضي على الفساد وتقيم الاقتصاد الوطني المستقل المعزز للإرادة السياسية التي تجمع جميع فئات المجتمع، وتُعيد الحياة السياسية السورية إلى ممارسة دورها الوطني.

إن تسريع الخطى، هو أمر تقتضيه ضرورات التطور، وهو ضروري أيضاً، وفي سباق مع الزمن، قبل أن يبدأ الآخرون في وضع برامجهم ومخططاتهم للخروج من المأزق الناجم عن ممارساتهم وسياساتهم، فيخطفوا مستقبلنا بعد أن لوثوا حاضرنا.